رقم الوثيقة: MDE 29/014/2010
بتاريخ: 29 يونيو/حزيران 2010

المغرب: ينبغي الكف عن مضايقة الصحفيين بسبب انتقاداتهم

دعت منظمة العفو الدولية الحكومة المغربية إلى الكف عن مضايقة الصحفيين الذين ينتقدون السلطات أو يعلقون على قضايا تعتبر من "المحرمات"، ومن بينها وضع الصحراء الغربية وحق تقرير المصير لسكانها والملَكية، وإلى احترام الحق في حرية التعبير.

وقد وجهت المنظمة هذا النداء بعد مرور فترة قصيرة على صدور حكم على أحد الصحفيين بالسجن ستة أشهر، ومواجهة صحفي آخر للمحاكمة بتهم، يبدو أنها ذات دوافع سياسة.

ففي 10 يونيو/حزيران، حُكم على توفيق بوعشرين ، وهو صحفي وناشر جريدة *أخبار اليوم* المغربية، بالسجن ستة أشهر ودفع غرامة بعد إدانته بتهمة النصب والاحتيال من قبل المحكمة الابتدائية بالرباط. وكان قد بُرأت ساحته في عام 2009، ولكن سلطات الادعاء العام أعادت فتح القضية، ربما لأسباب تنطوي على دوافع سياسية، وذلك بسبب كتاباته التي تتضمن انتقادات للحكومة. وقد رفع دعوى استئناف، وهو الآن مُطْلق السراح. وكان قد حُكم عليه في السابق بالسجن أربع سنوات مع وقف التنفيذ، بعد إدانته من قبل إحدى المحاكم في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2009، بإظهار عدم الاحترام للعلم الوطني، والإخلال بالاحترام الواجب لأحد أفراد العائلة المالكة.

ويواجه علي عمار، وهو صحفي آخر انتقد الملكية، المحاكمة بتهم النصب والاحتيال والسرقة بموجب المادة 505 من القانون الجنائي. وكانت عملية اعتقاله واستجوابه من قبل الشرطة مشوبة بالتجاوزات. فقد قُبض عليه مع زينب الغزوي، في 4 يونيو/حزيران 2010، عندما اقتحمت الشرطة منزل الأخيرة في الدار البيضاء وقامت بتفتيشه من دون إبراز مذكرة تفتيش كما يقضي القانون المغربي. واقتيد علي عمار وزينب الغزوي إلى مركز الشرطة، وتم التحقيق معهما لمدة 12 ساعة حول كتاباتهما، ثم أُطلق سراحهما. ولكن بعد مرور ثلاثة أيام قُبض على علي عمار في الرباط، وأُعيد إلى الدار البيضاء، حيث احتُجز لمدة 24 ساعة، ثم وُجهت إليه تهمة سرقة حاسوب شخصي. وأثناء فترة احتجازه هذه المرة، استجوبته الشرطة وقوات الأمن بشأن سفره إلى أسبانيا وفرنسا، وبشأن علاقاته بمنظمات حقوق الإنسان، وكتاباته الصحفية. وفي 15 يونيو/حزيران مثُل أمام المحكمة الابتدائية في الرباط. وقبل ذلك ببضعة أيام، وتحديداً في 10 يونيو/حزيران، صرح وزير العدل محمد الناصري علناً بأن "محاكمة علي عمار بعيدة عن أن تكون بسبب حرية التعبير وحرية الصحافة، فهو مطلوب على قضية تتعلق بالحق العام، منها السرقة...وإن علي عمار حاول أن يعطي طابعاً سياسياً لمحاكمته..."

وكانت زينب الغزوي، وهي صحفية وعضو مؤسس في "الحركة البديلة للدفاع عن الحريات الفردية" (مالي)، قد تعرضت فيما مضى للمضايقة على أيدي السلطات بسبب أنشطتها السلمية.

و تعرض صحفي آخر، وهو عمر الراضي الذي يكتب لصحيفة "*Le Temps*"، للضرب والإهانة من قبل الشرطة في 20 يونيو/حزيران 2010 أثناء تغطيته أخبار مظاهرة احتجاج سلمية في الرباط. وذكر أنه تعرض ما لا يقل عن تسعة أشخاص آخرين كانوا يشاركون في المظاهرة لاعتداءات جسدية على أيدي الشرطة.

كما أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي ما فتئت تقف في مقدمة الداعمين لتوفيق بوعشرين وغيره من الصحفيين المذكورين آنفاً، تعرضت مؤخراً لضغوط من جانب الحكومة وبعض وسائل الإعلام نتيجة لذلك. وعقب عقد مؤتمرها التاسع في مايو/أيار 2010، تعرضت الجمعية لانتقادات علنية من قبل بعض وسائل الإعلام وكبار السياسيين، ومن بينهم رئيس الوزراء عباس الفاسي وآخرون، ممن يتهمونها بدعم "جبهة البوليساريو"– وهو اتهام ترفضه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بشدة، وتعتبره تشويهاً لموقفها بهدف نزع مصداقيتها في نظر الرأي العام. لقد ظلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في الحقيقة، في طليعة المنظمات المناضلة من أجل حقوق الإنسان في المغرب على مدى سنوات عدة، أدانت خلالها، مراراً وتكراراً، انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات المغربية في الصحراء الغربية، وأعلنت التزامها الواضح بالعلمانية في المغرب.

خلفية

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمحامون و غيرهم يواجهون الترهيب، وحتى الملاحقة القضائية، عندما يتجاوزون "خطوطاً حمراء" معينة. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إلغاء أو تعديل أحكام القانون الجنائي وقانون الصحافة اللذين يجرمان الممارسة السلمية لحرية التعبير.

وترحب منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح إدريس شحتان، في 11 يونيو/حزيران 2010، بموجب عفو ملكي أصدره الملك محمد السادس. وكان إدريس شحتان سجين رأي احتُجز بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير ليس إلا. ففي 15 أكتوبر/تشرين الأول 2009، وُجد إدريس شحتان مذنباً بموجب المادة 42 من قانون الصحافة المغربي بتهمة نشر معلومات كاذبة "بسوء نية" تتعلق بمقالة نشرها في عدد سبتمبر/أيلول 2009 من جريدة *المشعل* حول صحة الملك محمد السادس. وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة سنة واحدة مع دفع غرامة.

وعمل كل من علي عمار وزينب الغزوي مع الصحيفة الأسبوعية المغربية "*Le Journal Hebdomadaire*" قبل إغلاقها في يناير/كانون الثاني 2010 في أعقاب فرض غرامات عديدة عليها من قبل المحاكم نتيجة لمحاكمات ذات دوافع سياسية. وكتب علي عمار كتاباً بعنوان: *محمد السادس: سوء الفهم الكبير*، نُشر في فرنسا، ولكنه محظور في المغرب بسبب انتقاده لحكم الملك محمد السادس. وفي سبتمبر/أيلول 2009، قُبض على زينب الغزوي إثر اعتصام دعت إليه الحركة البديلة للدفاع عن الحريات الفردية احتجاجاً على قانون يحظر الإفطار علناً في رمضان ومُنعت من السفر إلى الخارج.

وقررت السلطات إغلاق جريدة توفيق بوعشرين السابقة *أخبار اليوم*، عندما أُدين في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2009– مع خالد كدار، وهو رسام كاريكاتير– بتهمة عدم الاحترام الواجب للعلم الوطني وأحد أفراد العائلة المالكة. وقد حُكم على الرجلين بالسجن أربع سنوات مع وقف التنفيذ.

وفي حالة أخرى، يقضي الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان شكيب الخياري حكماً بالسجن ثلاث سنوات في سجن عكاشة في الدار البيضاء. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي احتُجز بسبب عمله المشروع والسلمي في مجال حقوق الإنسان، وبالذات بسبب جهره بانتقاد السلطات المغربية والمسؤولين المغاربة. وقد أُدين بتهمة تجاهل المؤسسة العامة أو إهانتها، وفتح حساب مصرفي في الخارج وتحويل أموال من دون ترخيص.